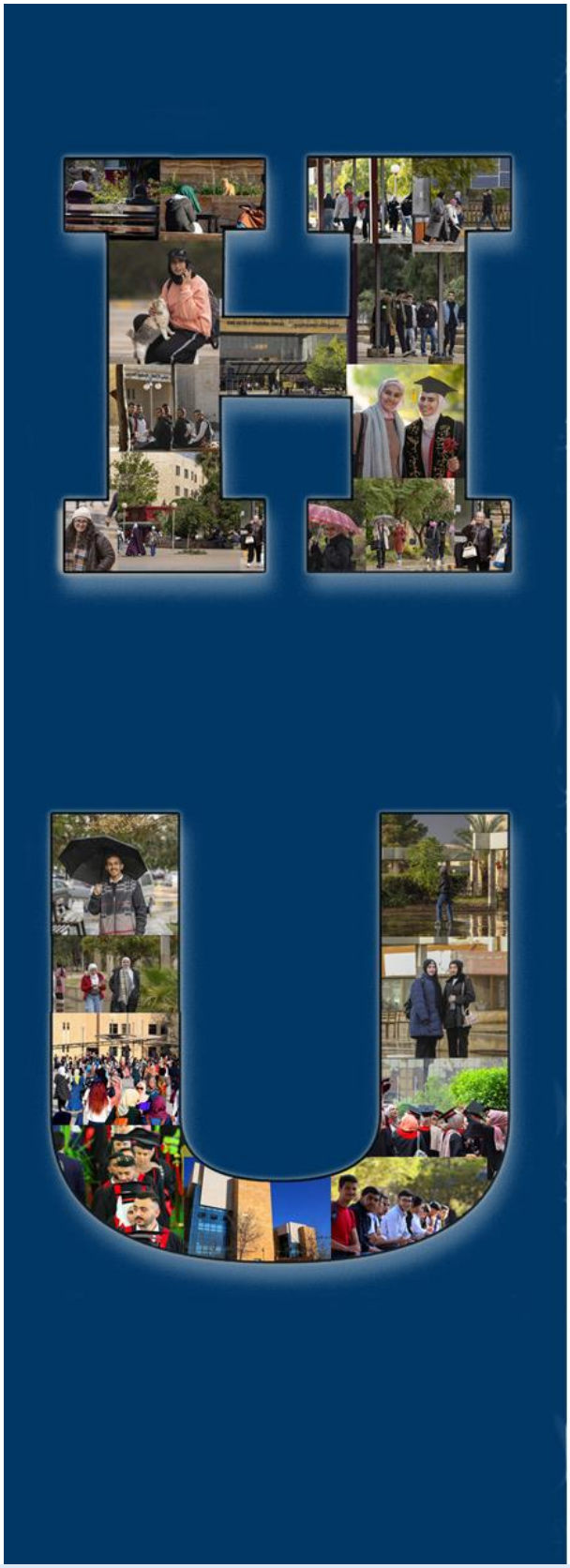

الجامعة الهاشمية

دائرة العلاقات الثقافية والعامة

شعبة الاعلام والتواصل الاجتماعي

التقرير الصحفي اليومي

Gmail media@hu.edu.jo

www.facebook.com/TheHashemiteUniversity

الثلاثاء 14- 1-2025

الدستور

كلف حسّان بتشكيل ورئاسة مجلس وطني لتكنولوجيا المستقبل وبمتابعة من ولي العهد

الملك: تعزيز مكانة الأردن كدولة متقدمة تكنولوجيًا

جلالته في رسالة لرئيس الوزراء:

مواكبة التطور والبناء على ما أنجزناه في السنوات الماضية

تنفيذ مشاريع نوعية تواكب التطورات التكنولوجية المتسارعة

@AddustourNews التفاصيل ص 2

القطاع الخدمي والتكنولوجي أولوية لمنعة وقوة الاقتصاد الوطني

@AddustourNews عوني الداوود

قبل الحديث عن أهمية تشكيل «مجلس وطني للتكنولوجيا المستقبل»، الذي كلّف جلالة الملك عبدالله الثاني يوم أمس رئيس الوزراء بتشكيله ورئاسته، وبمتابعة من سمو ولي العهد، لا بد من الإشارة إلى أنه لا يمكن المضي قدمًا والنجاح في تنفيذ رؤيتي التحديث الاقتصادي والإداري دون مواكبة التطورات التكنولوجية، ولا بد أن تكون القطاع الخدمي والتكنولوجي أولوية وخصوصية مميزة. وهذا ما أراده جلالة الملك من خلال تشكيل «المجلس الوطني لتكنولوجيا المستقبل».

التفاصيل ص 14

«الوطني لتكنولوجيا المستقبل».. رؤية استشرافية للاستثمار والتنمية

@AddustourNews حسام الحوراني

يمثل إعلان جلالة الملك عبدالله الثاني عن تشكيل المجلس الوطني لتكنولوجيا المستقبل، نقطة تحول حاسمة نحو تعزيز مكانة الأردن كدولة متقدمة تكنولوجيًا.

القرار الاستراتيجي، في عالم يتسارع فيه التقدم التقني بشكل غير مسبوق، يعكس رؤية استشرافية تدرك أهمية الاستثمار في التكنولوجيا كأداة أساسية لتحقيق التنمية المستدامة. القرار لا يقتصر على الحاضر فقط، بل يضع الأسس لمستقبل اقتصادي مزدهر.

التفاصيل ص 3

نقطة انطلاق حقيقية للاستفادة من فرص تكنولوجيا المستقبل الكبيرة

@AddustourNews نيفين عبد الهادي

قال خبراء ومختصون إن تكليف جلالة الملك عبدالله الثاني رئيس الوزراء تشكيل مجلس وطني لتكنولوجيا المستقبل، خطوة مهمة جدا.

وأشاروا إلى أن جلالته، وتنفيذاً لرؤية التحديث الاقتصادي، حرص على الاستفادة من فرص تكنولوجيا المستقبل الكبيرة، مؤكدين أن الاستفادة من الفرص الكبيرة لتكنولوجيا المستقبل مسألة مهمة أردنيا، خاصة أن الأردن بلد شاب، وفرصته بالاستثمار في بناء القدرات والتوجه نحو تكنولوجيا المستقبل.

التفاصيل ص 3

الديوان الملكي الهاشمي

الملك يكلف حسّان بتشكيل مجلس وطني لتكنولوجيا المستقبل بمتابعة من ولي العهد

الملك: نريد لهذا المجلس أن ينفذ مشاريع نوعية ذات أثر تواكب التطورات التكنولوجية المتسارعة وتحاكي المتطلبات المستقبلية

الملك يكلف حسّان بتشكيل مجلس وطني لتكنولوجيا المستقبل بمتابعة من ولي العهد

الملك: نريد لهذا المجلس أن ينفذ مشاريع نوعية ذات أثر تواكب التطورات التكنولوجية المتسارعة وتحاكي المتطلبات المستقبلية

تاريخ الإنشاء 17:01:32 13 -01- 2025

بعث جلالة الملك عبدالله الثاني، اليوم الاثنين، رسالة إلى رئيس الوزراء جعفر حسان، كلفه فيها بتشكيل ورئاسة مجلس وطني لتكنولوجيا المستقبل، وبمتابعة من سمو الأمير الحسين بن عبدالله الثاني ولي العهد.

ويهدف تشكيل المجلس إلى تعزيز مكانة الأردن كدولة متقدمة تكنولوجيّا تتمتع باقتصاد ومجتمع رقمي مزدهر، خصوصا في ظل التنافسية العالمية لتبني واستخدام التكنولوجيا الحديثة.

ووفقا للرسالة الملكية، يُشكّل المجلس بعضوية من يختارهم رئيس الوزراء من أصحاب القدرة والكفاءة.

وفيما يلي نص الرسالة:

"دولة الأخ الدكتور جعفر حسان، حفظه الله، رئيس الوزراء

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد،

أبعث لك ولزملائك الوزراء أطيب التحيات، وخالص الأمنيات بالتوفيق في خدمة وطننا الغالي.

لطالما حرصنا على إيلاء القطاع الخدمي والتكنولوجي جل الاهتمام، لما له من أهمية تعود على المستوى المعيشي للمواطن الأردني، ولما فيه من أثر إيجابي على البيئة الاقتصادية والاستثمارية.

دولة الأخ،

يشهد العالم تطورا معرفيا كبيرا، إذ أصبحت الصناعات الرقمية والتكنولوجيا المتقدمة جزءا لا يتجزأ من منظومة تطوير الاقتصاد والمجتمع، ولا بد لنا من مواكبة هذا التطور والبناء على ما أنجزناه في السنوات الماضية، وعليه فإننا ارتأينا تشكيل مجلس وطني لتكنولوجيا المستقبل برئاستكم وبمتابعة من ولي عهدنا الحسين "حفظه الله ورعاه"، هدفه تعزيز مكانة الأردن كدولة متقدمة تكنولوجيّا تتمتع باقتصاد ومجتمع رقمي مزدهر، خصوصا في ظل التنافسية العالمية لتبني واستخدام التكنولوجيا الحديثة.

ونريد لهذا المجلس أن ينفذ مشاريع نوعية ذات أثر تواكب التطورات التكنولوجية المتسارعة وتحاكي المتطلبات المستقبلية، وأن يضع خارطة طريق واضحة مبنية على مؤشرات أداء قابلة للقياس، بالإضافة لدعم المشاريع الحالية للحكومة، بما فيها العمل على بناء القدرات الرقمية والتكنولوجية المتقدمة لدى الكوادر البشرية وتدعيم الشراكات والتعاون مع القطاع الخاص والجهات المعنية في هذا المجال.

دولة الأخ،

إننا نتطلع إلى عمل جاد ومؤثر لهذا المجلس، بما يخدم الأهداف التي نسعى لتحقيقها نحو تنمية مستدامة وبما يصب بمنعة وقوة اقتصاد أردننا الغالي، على أن تقوموا بما يلزم لتنفيذ هذه الرؤية واختيار أعضاء للمجلس من الذين عرفوا بقدرتهم وكفاءتهم.

سائلا المولى عز وجل أن يوفقكم ومن تختارون لما فيه الخير لوطننا وشعبنا الوفي المعطاء.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

أخوكم

عبدالله الثاني ابن الحسين

عمان في 13 رجب 1446 هجرية– الموافق 13 كانون الثاني 2025 ميلادية ".

المملكة

صحيفة صدى الشعب اليومية

رؤساء جامعات لـ«صدى الشعب»: مديونية الجامعات تعيق مسيرة التحديث والتطوير

عبيدات: الجامعة الأردنية بوضع مالي جيد وتسعى للتطوير المستمر

- الحياري: التعليم في الجامعات الحكومية حق للجميع ونتطلع لزيادة الدعم الحكومي للجامعات حتى تتمكن من تطوير أدائها
- نصير: مديونيات الجامعات وصلت إلى أرقام هائلة بسبب الأزمات المالية
- 95 % من دخل الجامعات الأردنية يعتمد على الرسوم الجامعية
- الحكومة تدعم التعليم العالي بـ 75 مليون دينار منها 25 مليون للجامعات

صدى الشعب – سليمان أبو خرمة

أكد رؤساء جامعات رسمية أن المديونية المالية تشكل تحدياً كبيراً يهدد قدرة الجامعات على التطوير والاستمرار في مسيرة التحديث الأكاديمي.

وأشاروا لـ"صدى الشعب" إلى أن غالبية الجامعات تعاني من غياب الدعم الحكومي المستمر، رغم بعض الاستقرار المالي في بعض الجامعات، إلا أن تكاليف التشغيل المرتفعة، مثل الرواتب والنفقات اليومية، تفرض ضغوطاً كبيرة على موازناتها.

وأكدوا ضرورة زيادة الدعم الحكومي المخصص للجامعات بشكل ضريبي، مع التركيز على تعزيز التعليم الدولي لجذب المزيد من الطلبة الأجانب وتحسين الإيرادات، كما بينوا أن المديونية تؤثر على استحداث البنية التحتية للجامعات وقدرتها على استحداث برامج أكاديمية جديدة، مؤكدين أن إيجاد حلول مالية مستدامة يتطلب إصلاحات شاملة وتأمين موارد إضافية تضمن استدامة القطاع الأكاديمي في المستقبل.

وكان رئيس اللجنة المالية لمجلس التعليم العالي أمين عام وزارة التعليم العالي والبحث العلمي الدكتور مأمون البيعي تحدث في تصريحات صحفية سابقة عن أن الدعم الحكومي انخفض في السنوات الأخيرة إلى أن وصل إلى ٧٠ مليون دينار، وقال إن هناك ٤ جامعات في وضع نقدي صعب، ما يعني أنها غير قادرة على دفع الكلف التشغيلية وتلبية النفقات الجارية، فضلاً عن ارتفاع المديونية والاقتراض من البنوك. الى ذلك أكد رئيس الجامعة الأردنية، الدكتور نذير عبيدات، أن الجامعة تتمتع بوضع مالي جيد، حيث لا تحتاج إلى الاقتراض من البنوك. وأشار عبيدات في تصريح مقتضب لـ"صدى الشعب" الى أن الجامعة تسعى بشكل مستمر إلى تطوير برامجها، بنيتها التحتية، وكوادرها، مشيراً إلى أن هذا التطوير يعد ضرورياً لمواكبة التطورات المستجدة.

وأعرب عبيدات عن أمله في نجاح الجامعة في مواجهة هذا التحدي، مؤكدا أن الخطوات الأولى لتحقيق هذا الهدف قد بدأت بالفعل.

دعم حكومي غائب

من جانبه أكد رئيس الجامعة الهاشمية، الدكتور خالد الحياري، أن مديونية الجامعات تُعد قضية معقدة وتحتاج إلى بقة كبيرة في التعامل معها، مشيراً أن الجامعة الهاشمية من بين المؤسسات الأكاديمية التي لا تعاني من أي مديونية.

د. أسامة نصير

رئيس جامعة آل البيت

د. نذير عبيدات

رئيس الجامعة الاردنية

د. خالد الحياري

رئيس الجامعة الهاشمية

وأشار الحياري خلال حديثه لـ"صدى الشعب" إلى أن الجامعة، على الرغم من هذا الوضع المالي المستقر، لم تتلقَ أي دعم مالي حكومي من وزارة التعليم العالي منذ فترة طويلة، مؤكداً أنه منذ أكثر من عشر سنوات والجامعة لم تتلقى أي دعم مالي يذكر.

وأكد أن الجامعات الحكومية بحاجة ماسة إلى دعم مالي يساعدها على التطوير والاستمرار في مسيرة التحديث، مشيفا أن الجامعات تواجه تحديات مالية كبير، نظراً لأن إيراداتها أقل بكثير من نفقاتها، وهناك بعض الجامعات تحصل على دعم حكومي لتغطية احتياجاتها.

وأوضح أن مديونية الجامعات تؤثر بشكل كبير على قدرة الجامعات على التطوير في مجالات عدة، بما في ذلك تحسين البنية التحتية، إجراء الصيانة، استحداث برامج أكاديمية جديدة، أو إنشاء كليات جديدة، مشيراً الى انه عندما تكون الجامعات تحت ضغط مالي، فإن قدرتها على التطوير تصبح أقل.

وأكد على أن أوضاع الجامعات الأردنية متفاوتة من حيث الضغوط المالية، مشيراً إلى أن الاجراءات التي اتخذتها الجامعة الهاشمية في تقنين النفقات والحد من أوجه الصرف ساهمت على أن لا يترتب عليها مديونية حتى الآن.

وأوضح أن مديونية الجامعات تتفاقم عندما تكون الجامعة مدينة للبنوك، حيث تضطر لدفع فوائد الديون، مما يؤدي إلى تخصيص جزء من دخلها لتسديد الديون وفوائدها بدلاً من التطوير.

وأشار إلى أن من العوامل التي تساعد الجامعة الهاشمية على تجنب الضغوط المالية الكبيرة هو التوازن بين عدد الموظفين الاكاديميين وأعضاء الهيئة التدريسية، مؤكدا على أن عدد الموظفين في الجامعة الهاشمية يناسب مع الاحتياجات الفعلية، مما يخفف من الأعباء المالية مقارنة بجامعات أخرى تعاني من تضخم أعداد الموظفين. ولفت بأن هذا التوازن ساهم في تقليل الضغوط المالية على الجامعة الهاشمية، مما جعلها في وضع أفضل نسبياً مقارنة بالجامعات الأخرى.

وأكد أن الفترات الزمنية التي تستغرق لدفع المستحقات الحكومية للجامعات له تأثير مباشر على أدائها وقدرتها على التطوير، مشددا على ضرورة وضع هذا التحدي في سياقه العام، مشيراً الى ان الجامعات الحكومية، رغم استقلاليتها، هي جزء لا يتجزأ من منظومة القطاع العام في الأردن، وتواجه تأثيرات الضغوط المالية التي تطال الموازنة العامة.

وأوضح أن الأعباء المالية على الموازنة الأردنية تنعكس على مختلف القطاعات المرتبطة بها، من خدمات الطرق وشبكات المياه إلى المؤسسات التعليمية، بما فيها الجامعات. وبين انه على الجميع أن يدرك أن الأوضاع المالية التي تؤثر على الجامعات هي جزء من التحديات التي تواجه القطاع العام بأكمله.

وأشار إلى أن مديونية الجامعات أصبحت عائقاً أمام تطورها، إلا أن هذا العائق يعكس الضغوط الاقتصادية التي تعيشها الدولة، والتي تؤثر بشكل متواز على جميع المؤسسات التي تعتمد على الموازنة.

الدكتور خالد الحياري:

***مديونية الجامعات تحد من قدرتها على التطوير وتحديث البنية التحتية**

***التعليم في الجامعات الحكومية حق للجميع ورفع الرسوم الجامعية ليس حلاً مناسباً في الوقت الحالي**

***نتطلع لزيادة الدعم الحكومي للجامعات حتى تتمكن من تطوير أدائها**

***الجامعة غير مديونة ولم تتلقَّ دعم حكومي منذ أكثر من عشر سنوات**

صدى الشعب – سليمان أبو خرمة – أكد رؤساء جامعات رسمية أن المديونية المالية تشكل تحدياً كبيراً يهدد قدرة الجامعات على التطوير والاستمرار في مسيرة التحديث الأكاديمي.

وأشاروا خلال حديثهم لـ"صدى الشعب" إلى أن غالبية الجامعات تعاني من غياب الدعم الحكومي المستمر، رغم بعض الاستقرار المالي في بعض الجامعات، إلا أن تكاليف التشغيل المرتفعة، مثل الرواتب والنفقات اليومية، تفرض ضغوطاً كبيرة على موازناتها. وأكدوا على ضرورة زيادة الدعم الحكومي المخصص للجامعات بشكل تدريجي، مع التركيز على تعزيز التعليم الدولي لجذب المزيد من الطلبة الأجانب وتحسين الإيرادات.

كما بينوا أن المديونية تؤثر على استحداث البنية التحتية للجامعات وقدرتها على استحداث برامج أكاديمية جديدة، مؤكدين أن إيجاد حلول مالية مستدامة يتطلب إصلاحات شاملة وتأمين موارد إضافية تضمن استدامة القطاع الأكاديمي في المستقبل.

وكان رئيس اللجنة المالية لمجلس التعليم العالي أمين عام وزارة التعليم العالي والبحث العلمي الدكتور مأمون الدبعي تحدث في تصريحات صحفية سابقة عن أن الدعم الحكومي انخفض في السنوات الأخيرة إلى أن وصل إلى 70 مليون دينار، وهو مبلغ غير كاف لتلبية وسداد عجز ومديونية الجامعات خاصة الطرفية، التي تعاني من عجز كبير في ميزانياتها. وقال إن هنالك 4 جامعات في وضع نقدي صعب، ما يعني أنها غير قادرة على دفع الكلف التشغيلية وتلبية النفقات الجارية، فضلا عن ارتفاع المديونية والاقتراض من البنوك.

دعم حكومي غائب

من جانبه أكد رئيس الجامعة الهاشمية، الدكتور خالد الحياري، أن مديونية الجامعات تُعد قضية معقدة وتحتاج إلى دقة كبيرة في التعامل معها، مشيرا أن الجامعة الهاشمية من بين المؤسسات الأكاديمية التي لا تعاني من أي مديونية.

وأشار الحياري خلال حديثه لـ"صدى الشعب" إلى أن الجامعة، على الرغم من هذا الوضع المالي المستقر، لم تتلقَّ أي دعم مالي حكومي من وزارة التعليم العالي منذ فترة طويلة، مؤكداً أنه منذ أكثر من عشر سنوات والجامعة لم تتلقى أي دعم مالي يذكر.

وأكد على أن الجامعات الحكومية بحاجة ماسة إلى دعم مالي يساعدها على التطوير والاستمرار في مسيرة التحديث، مضيفا أن الجامعات تواجه تحديات مالية أكبر، نظراً لأن إيراداتها أقل بكثير من نفقاتها، وهناك بعض الجامعات تحصل على دعم حكومي لتغطية احتياجاتها.

وأوضح أن مديونية الجامعات تؤثر بشكل كبير على قدرة الجامعات على التطوير في مجالات عدة، بما في ذلك تحسين البنية التحتية، إجراء الصيانة، استحداث برامج أكاديمية جديدة، أو إنشاء كليات جديدة، مشيرا الى انه عندما تكون الجامعات تحت ضغط مالي، فإن قدرتها على التطوير تصبح أقل.

وأكد على أن أوضاع الجامعات الأردنية متفاوتة من حيث الضغوط المالية، مشيراً إلى أن الاجراءات التي اتخذتها الجامعة الهاشمية في تقنين النفقات والحد من اوجه الصرف ساهمت على ان لا يترتب عليها مديونية حتى الآن.

وأوضح أن مشكلة مديونية الجامعات تتفاقم عندما تكون الجامعة مدينة للبنوك، حيث تضطر لدفع فوائد الديون، مما يؤدي إلى تخصيص جزء من دخلها لتسيد الديون وفوائدها بدلاً من التطوير.

وأشار إلى أن من العوامل التي تساعد الجامعة الهاشمية على تجنب الضغوط المالية الكبيرة هو التوازن بين عدد الموظفين الإداريين وأعضاء الهيئة التدريسية، مؤكدا على أن عدد الموظفين في الجامعة الهاشمية يناسب مع الاحتياجات الفعلية، مما يخفف من الأعباء المالية مقارنة بجامعات أخرى تعاني من تضخم أعداد الموظفين. ولفت بأن هذا التوازن ساهم في تقليل الضغوط المالية على الجامعة الهاشمية، مما جعلها في وضع أفضل نسبياً مقارنة بالجامعات الأخرى.

وأكد أن الفترات الزمنية التي تستغرق لدفع المستحقات الحكومية للجامعات له تأثير مباشر على أدائها وقدرتها على التطوير، مشددا على ضرورة وضع هذا التحدي في سياقه العام، مشيرا الى ان الجامعات الحكومية، رغم استقلاليتها، هي جزء لا يتجزأ من منظومة القطاع العام في الأردن، وتواجه تأثيرات الضغوط المالية التي تطال الموازنة العامة.

وأوضح أن الأعباء المالية على الموازنة الأردنية تنعكس على مختلف القطاعات المرتبطة بها، من خدمات الطرق وشبكات المياه إلى المؤسسات التعليمية، بما فيها الجامعات.

وأردف انه على الجميع أن يدرك أن الأوضاع المالية التي تؤثر على الجامعات هي جزء من التحديات التي تواجه القطاع العام بأكمله. وأشار إلى أن مديونية الجامعات أصبحت عائقاً أمام تطورها، إلا أن هذا العائق يعكس الضغوط الاقتصادية التي تعيشها الدولة، والتي تؤثر بشكل متوازٍ على جميع المؤسسات التي تعتمد على الموازنة.

وأشار إلى أن غالبية إيرادات الجامعة الهاشمية تعتمد بشكل رئيسي على الرسوم الجامعية، حيث تشكل النسبة الأكبر من دخل الجامعة. وأضاف أن الجامعة تملك بعض الاستثمارات، مثل المواقع المؤجرة داخل

الحرم الجامعي، إلا أن مساهمتها في الموازنة العامة للجامعة تبقى ضئيلة للغاية. وأوضح أنه عند إقرار موازنة الجامعة لعام 2024 كان العجز المقدر يقارب 9 ملايين دينار، مشيراً إلى أنه حالياً، أثناء إعداد الحسابات الختامية، تمكنت الجامعة من تخفيض العجز الفعلي بنسبة كبيرة من الرقم المذكور، مؤكداً على أن الجامعة لا تزال تواجه عجزاً في موازنتها، إضافة إلى وجود عجز تراكمي من سنوات سابقة.

كما وأوضح أن النقطة الرئيسية التي تميز الوضع المالي في الجامعة الهاشمية هي أنه لا يوجد على الجامعة أي قروض بنكية، مما يساعد في تخفيف الضغوط المالية مقارنة بالجامعات الأخرى التي قد تكون مثقلة بالديون.

وأكد أن حل مشكلة مديونية الجامعات يتطلب معالجة شاملة تراعي اختلاف ظروف كل جامعة عن الأخرى، موضحا أن الجامعات بحاجة ماسة إلى دعم مستمر لضمان نموها وتقدمها، مشيراً إلى أن رفع الرسوم الجامعية ليس حلاً مناسباً في الوقت الحالي، بسبب الأوضاع المالية الصعبة التي يعاني منها الطلبة وأسرهم.

وأشار إلى أن أحد الحلول الممكنة تكمن في تعزيز التعليم الدولي، حيث أن زيادة عدد الطلبة الدوليين في الجامعات الأردنية يسهم بشكل كبير في تحسين الوضع المالي، ويشكل مورداً مالياً مهماً للجامعات ويساعد في تقليص العجز المالي.

ودعا إلى ضرورة زيادة الدعم الحكومي المخصص للجامعات، مشيراً إلى أن هذا الدعم يجب أن يتم تدريجياً لتمكين الجامعات من مواجهة تحدياتها المالية وضمان استدامة تطورها.

وأشار إلى أن موضوع دعم الطالب، سواء من خلال المنح أو القروض، يتم معالجته حالياً بشكل مركزي من خلال وزارة التعليم العالي، يعتبر خطوة إيجابية لصالح الجامعات، حيث يساهم في رفع نسب الطلبة المستفيدين من الدعم.

وقال إنه كلما زاد عدد الطلبة الذين يحصلون على منح وقروض، كلما كان ذلك مفيداً للجامعات، لأنه يساهم في تخفيف الأعباء المالية عليها. وأكد أن التعليم في الجامعات الحكومية هو حق للجميع، وليس محصوراً فقط فيمن يستطيع دفع الرسوم، لافتا إلى أن هذا الدعم، رغم فوائده، يؤدي إلى زيادة المديونية على الوزارة للجامعات، إذ أن الوزارة تسدد القروض والمنح المخصصة للطلبة، ما يضيف أعباء مالية على الموازنة العامة للحكومة.

وأوضح أن قدرة وزارة التعليم العالي على تسديد هذه المديونيات تتأثر بزيادة أعداد الطلبة المستفيدين، مما يجعل الأمر أكثر تحدياً مع تزايد العدد. وتابع أنه من جهة، هذا أمر إيجابي لأن عدد الطلبة الذين استفادوا من الدعم يزداد، مما يتيح لهم فرصة إكمال دراستهم، لكن من جهة أخرى، تزداد الضغوط المالية على وزارة التعليم العالي وتصبح عملية تسديد المديونية أكثر صعوبة. مديونية متزايدة

صدى الشعب

"الهاشمية" توقع مذكرتي تعاون لغايات توفير فرص التدريب والتأهيل لطلبتها

تاريخ النشر : الإثنين - 2025-01-13 | 11:24 am

جو 24

المشهد الثقافيّ والأدبي في عهدِ الملك عبدالله الثاني.. القصّة أنموذجاً*

تاريخ النشر : الثلاثاء 14-1-2025 12:00

طباعة انسخ الرابط A+ A-

د. إبراهيم الدهون - (الجامعة الهاشمية)

خطا الأردن في عهد الملك عبدالله الثاني على الصعيد الثَّقافي والأدبيّ والفكري خطوات سامقة وبديعة ومرموقة، جعلته يرتقي مرتقى صعباً، ويمتد تمدداً ملحوظاً في منتوجات أدبية رصينة، احتلت مساحة واسعة على خريطة الفكر العربي والعالمي معا. لذا لا غرابة أن نلحظ اليوم توليفاً أدبياً أو نقدياً أو معرفياً أردنياً مترجماً في مكتبات العالم، ويأخذ فسحة في المناقشة والمحاورة والاستشهاد.

المشهد الثقافيّ والأدبي في عهدِ الملك عبدالله الثاني.. القصّة أنموذجاً*

د. إبراهيم الدهون
(الجامعة الهاشمية)

خطا الأردن في عهد الملك عبدالله الثاني على الصعيد الثَّقافي والأدبيّ والفكري خطوات سامقة وبديعة ومرموقة، جعلته يرتقي مرتقى صعباً، ويمتد تمدداً ملحوظاً في منتوجات أدبية رصينة، احتلت مساحة واسعة على خريطة الفكر العربي والعالمي معا. لذا لا غرابة أن نلحظ اليوم توليفاً أدبياً أو نقدياً أو معرفياً أردنياً مترجماً في مكتبات العالم، ويأخذ فسحة في المناقشة والمحاورة والاستشهاد.

إن الثقافة في الأردن ليست القصة أو المسرحية أو النص الشعري المحكوك أو تغاريد وطنية في مهرجانات شبابية سرعان ما تتلاشى وتذوب، بل لا تفتأ ثقافتنا ممسكة بزمام فحولة القول، وجلال المعنى، في مختلف المناشط الرفيعة، أمام ما يتطلبه الموقف، من جدية المضامين، وإصابتها، وصدق الشعور، وجذوتها، وصناعة الحكم، وجزالتها.

وإذا ما خرجنا بالمنتوج الثقافي الإبداعي الأردني ويرجع الفضل إلى المنفلوطي في ظهور هذا اللون من العنصر القصصي، ومن البدهي القول: إنّ القصة القصيرة العربية في العصر الحديث مرّت بأطوار متعاقبة متأثرة بالآداب الغربية في العصر الحديث بعدما تأثرت بالأجناس القصصية المأثورة في أدبنا القديم وبخاصة جنس المقامة.

ومن الشَّائق أن نلحظ أن هذا الفنّ القصصي قد ازدهر في البلاد التي تعرضت لحركات فكرية أو إصلاحيّة أو اجتماعيّة.

لا شكّ أن الفن القصصي في الأردن حديث العهد في هذا القرن، وبدأت القصة القصيرة في الأردن أكثر سرعة في الظهور من القصة الطويلة لسهولة انتشارها وإمكانية نشرها، وأول من كتب القصة القصيرة في الأردن طبيب اسمه: (صبحي أبو غنيمه) ونشر قصصه في العشرينيات والثلاثينيات في مجموعة أسماها: (أغاني الليل).

ويلحظ المتبصّر في نشأة القصة القصيرة الأردنية أن التراث القصصي في الأردن ١٩٤٨-١٩٦٧م، دخل فيه جيلان الأول الرواد واقتبسوا من الآخر (الغرب) الآداب الغربية، وانفتحوا على التيارات الفكرية والأدبية العربية والغربية معاً. وقامت القصة في تربة الإبداع الأدبي.

وعبّرت القصة القصيرة في الأردن عن كل القضايا التي عاشها الإنسان في القرن العشرين وأبانت عن الهموم القومية والعربية، والملحوظ أن القصة القصيرة الأردنية لم تبدأ من الصفر، بل أفادت من تجارب الكتّاب الآخرين في الدول الشقيقة.

ويلحظ القارئ أن القصة القصيرة في الأردن تطورت تطوراً لافتاً منذ عام ١٩٧٠م، وحتى الآن. كما كانت منسجمة، ونسجها محكم وتعبّر عن إنسان العصر الراهن، ولا تخلو من التشويق والمغزى.

والمهتم بالحركة الأدبية والقصة الأردنية يدرك أن المرأة لها دور واسع في مجال القصة القصيرة، ودخلت القصة من أوسع أبوابها، بل أبدعت في هذا المجال وصورت معاناة المرأة في الواقع والمجتمع والفن.

القصة القصيرة في الأردن: حاضرة الثقافة السامية وإشراقات العقل الإنساني

وليس بمقدور القارئ اليوم أن يتعجل في تقييم المشهد القصصي في الأردن، ودور المؤسسات الأكاديمية والجهات الثقافية عامة، ووزارة الثقافة في القصة القصيرة دورها في مساندة الرجل، ومقدرتها على المساهمة في حياة الفرد والجماعة.

ويتبيّن مما سبق أن القصة القصيرة في الأردن تجربة حديثة متوهجة بدأت على أيدي الكبار من الجيل الأول نحو: جمال حمدان وأحمد الزعبي، والجيل الثاني:، مثل: إبراهيم العبسي وخليل السواحري وهند أبو الشعر. والجيل الثالث، وأبرز رواده مؤنس الرزاز وجمال ناجي، وأحمد عودة. ومن ثَمّ جاءت مرحلة (التسعينيات) بقوة والتفاتة جديدة، بدأ الصوت الأنثوي طاغياً، متبلوراً بشكل أوسع، وشهدت تنويعات فنية قوية، مثل: بسمة النسور وجواهر الرفايعة وجميلة عمايرة وسميحة خريس وغيرهن.

ولا بد من الإشارة هنا إلى فضل القصة القصيرة في عالم أدب الأطفال، لا سيما النماذج التوعوية الهادفة، والأمثلة الإبداعية المغيّرة في نسقيات المجتمع، تلك الشواهد المكتملة موضوعياً وفنياً، وحسبنا في هذا النوع أن نستذكر ما يسمى بـ(البرقية) أو الاسكتش التي توازي القصص العالمية في قضايا تتعلق بعالم الطفولة ومراحلها نحو: احترام الآخر، والتنمر، والتكافل الاجتماعي، وتقدير الذات،

*ألقيت في البرنامج الثقافي للأردن ضيف شرف معرض الكويت الدولي للكتاب ٢٠٢٤

الرأي

مراكز الدراسات في الجامعات الاردنية: منابر بحث أم بوابات تنفيع؟

13/01/2025 – 9:30pmطلبة نيوز – بقلم: أ.د. محمد تركي بني سلامة

يُعتبر الأردن من أكثر الدول تأثراً بقضايا اللجوء والنزوح والهجرة على مستوى العالم، وربما يحتل الصدارة عالميًا من حيث نسبة اللاجئين إلى السكان. تاريخيًا، تعامل الأردن مع موجات هجرة متعددة حتى قبل نشوء دولته الحديثة. فمنذ بدايات القرن العشرين، استقبل الشركس والشيشان الفارّين من روسيا القيصرية، واستمرت موجات اللجوء لتشمل الثوار السوريين في العشرينيات، والفلسطينيين إثر نكبة 1948 ونكسة 1967، ثم العراقيين بعد الاحتلال العراقي للكويت عام 1990، وأخيرًا السوريين الذين فاق عددهم المليون في ذروة الأزمة.

تاريخ حافل كهذا دفع الأردن إلى استحداث وزارة خاصة باللاجئين في خمسينيات القرن الماضي، لكنها اختفت سريعًا، ربما لأنها لم تجد من يديرها بكفاءة. لاحقًا، تم إنشاء مراكز دراسات مختصة باللجوء والهجرة

في بعض الجامعات الأردنية، وُضعت لها أهداف نبيلة على الورق، مثل تعزيز الفهم والوعي بقضايا الهجرة، وتقديم الاستشارات لصناع القرار، والمساهمة في تخفيف الأعباء الناتجة عن اللجوء.

لكن على أرض الواقع، يبدو أن هذه المراكز أقرب ما تكون إلى "واجهات اجتماعية" لتوزيع المناصب، لا منارات علمية تخدم قضايا الوطن.

دعوني أشارككم تجربة شخصية ،قبيل عدة ايام، دُعيت إلى ندوة عُقدت في الجامعة الهاشمية حول حوكمة القرار الأردني إزاء اللاجئين السوريين. ورغم أهمية الموضوع، غاب عن الندوة مسؤولو مراكز دراسات اللاجئين في الجامعات الأردنية! ربما لأنهم مشغولون بقضايا "أهم"، أو لأن الحضور يتطلب جهداً بحثياً لم يعتادوا عليه.

ليس هذا افتراءً، بل حقيقة مُرّة تتكشف عندما نبحث عن دور هذه المراكز منذ بداية موجة الربيع العربي عام 2011. لم نسمع عن دراسات محورية، أو أبحاث ذات تأثير، رغم أن الأردن كان في قلب الأزمة واستقبل أكبر موجة لجوء منذ عقود. أين كانت تلك المراكز التي تضم موظفين أكاديميين وإداريين؟ الإجابة بسيطة: غياب الكفاءة، وشيوع التعيينات بناءً على المحسوبية، لا الجدارة.

خلال الندوة، أخبرتني د. رنا جورج قصيفي، ممثلة مفوضية اللاجئين، أن المفوضية مستعدة للتعاون مع مراكز الدراسات الأردنية وتقديم الدعم اللازم لها. المفاجأة؟ لم تتلق المفوضية أي طلب تعاون من تلك المراكز!

هذا الغياب يعكس مشكلة أعمق؛ هذه المراكز ليست معنية حقاً بتحقيق المصالح الوطنية، بل تخدم شبكات المصالح الضيقة لرؤساء الجامعات. رؤساء يُعينون الأقارب والأصدقاء في مناصب إدارية وأكاديمية دون اعتبار للكفاءة أو للمصلحة العامة.

بدلاً من أن تكون مراكز الدراسات نقاط قوة جامعاتنا، تحولت إلى عبء مالي وإداري. تُنفق عليها ميزانيات كبيرة دون أي مردود فعلي. غياب الرقابة والمساءلة يعزز هذا الوضع، في ظل ثقافة المحسوبيات التي تجعل كل رئيس جامعة يعمل على تعزيز شبكته الشخصية بدلاً من خدمة وطنه.

وفي هذا السياق، تبرز مسؤولية مجالس أمناء الجامعات التي يُفترض أن تكون حارساً على أداء هذه المراكز. لكن، للأسف، فإن الكثير من هذه المجالس تغض الطرف عن التجاوزات في التعيينات القيادية داخل الجامعات والمراكز البحثية. التعيينات لا تعتمد على الكفاءة أو الجدارة أو حتى مصلحة الجامعة أو الوطن، بل تخدم مصالح رؤساء الجامعات الذين يديرون المؤسسات وكأنها مزارع خاصة. يقدم هؤلاء الرؤساء

الولاء لشخصيات نافذة على حساب الانتماء للمؤسسة أو الوطن، مما يؤدي إلى تدهور الأداء الأكاديمي والبحثي وضياع الفرص لتطوير هذه المراكز بما يخدم المصالح الوطنية.

هذا الواقع يفسر الكثير. لماذا تأخرنا بينما تقدم الآخرون؟ لماذا فقد المواطن ثقته في الدولة ومؤسساتها؟ ولماذا لا نملك حتى اليوم استراتيجية واضحة للتعامل مع التحديات الكبرى، مثل أزمة اللاجئين السوريين؟

الأردن الذي استقبل موجات لجوء عديدة في الماضي سيواجه حتمًا تحديات مشابهة في المستقبل، في منطقة تعج بالفوضى وعدم الاستقرار. لكن السؤال الأهم: هل تدرك مراكز دراسات اللجوء هذه الحقائق؟ أم أنها مشغولة بإعداد تقارير شكلية، أو ربما بشؤون أخرى "أكثر أهمية"؟

في النهاية، لا يمكننا إلا أن نشير إلى مواطن الخلل، داعين إلى تصويب المسار. نحتاج إلى مراكز دراسات تعكس جدية الجامعات الأردنية، وتعمل بإخلاص لخدمة البلاد والعباد. إن لم يتحقق ذلك، فستظل هذه المراكز مجرد واجهات تُسيرها المصالح الشخصية، ولن يخرج الوطن من أزماته.والله من وراء القصد.

الطلبة نيوز

BALKI NEWS بلكي نيوز

عميد شؤون الطلبة في الجامعة الهاشمية يلتقي بفريق مبادرة " ع موعدنا"

بلكي الإخباري

التقى عميد شؤون الطلبة الأستاذ الدكتور باسل المشاقبة صباح اليوم بفريق مبادرة "ع موعدنا " ممثلا بمدير التواصل محمود الشبول والاستاذة ديدا الحردان والاستاذة الآء العيسي و بحضور مساعد العميد الدكتورة يسرى الخلايلة والاستاذ الدكتور صبري الشبول ، وتم خلال اللقاء التعريف بالمبادرة كأول تطبيق تطوعي في الأردن، مع استعراض فكرة ونشأة وأهداف التطبيق.

كما تم مناقشة آلية التعاون بين الجامعة الهاشمية والمبادرة، بهدف تحقيق الفائدة المرجوة من التطبيق وتأثيره الإيجابي على طلبة الجامعة والمجتمع بشكل عام، و تم التوصل إلى اتفاق مبدئي لتحضير اتفاقية تعاون بين الجامعة والمبادرة لاعتماد التطبيق كأحد البرامج التطوعية المعتمدة في الجامعة، بالإضافة إلى إمكانية احتساب ساعات التطوع للطلبة من خلال التطبيق، وتشجيع الأندية الطلابية والمبادرات داخل الجامعة لاعتماد التطبيق للإعلان عن الفعاليات والأنشطة التي ستنظمها، وتم الاتفاق على عقد لقاء تعريفي بالتطبيق داخل الجامعة مع بداية الفصل الدراسي القادم.